المشهد
العدد 358 – السنة الرابعة عشرة -السبت 15 أغسطس 2026م - 2 ربيع الأول 1448 هـ

قالت العرب

يا راعِيَ النَّفسِ لا تُغْفِلْ رِعايَتَها، فأنتَ عن كلِّ ما استرْعَيتَ مَسؤولُ
/ خُذْ ما عرفتَ ودعْ مَا أنْتَ جاهِلُهُ للأمْرِ وَجْهان: مَعْرُوفٌ، وَمَجهولُ
/ وَاحذَرْ، فلستَ منَ الأيّامِ مُنفَلِتاً، حتىَ يغولكَ من أيامِكَ الغُولُ /
والدائراتُ بريبِ الدهرِ دَائرةٌ والمرءُ عن نفسهِ ما عاشَ مختولُ.

أشعر بالأسف تجاه السعوديين، فهم يجدون أنفسهم تحت وطأة الضغوط الإيرانية وهجمات الحوثيين، فى وضع بائس أسهم فى صنعه جزئياً رئيس أميركى ضعيف ومتقلب المزاج، حيث لم يرغب القادة السعوديون طوال العقد الماضي، فى شيء أكثر من تحقيق الاستقرار الإقليمي، بينما هم منشغلون بمهمة تحويل بلادهم.

لقد بدا الشرق الأوسط ولفترة من الوقت مستقرًا بما يكفي، كى يحلم ولى العهد الأمير محمد بن سلمان ومستشاروه بتحقيق تغيير جذرى فى المملكة بحلول عام ٢٠٣٠، ثم شنت حركة حماس هجومها على إسرائيل فى أكتوبر ٢٠٢٣، ما أشعل حرباً إقليمية، وفعل السعوديون كل ما فى وسعهم للنأى بأنفسهم عن تلك الحرب، وهو رد عقلانى على العنف وإراقة الدماء، ولكن ما ساهم فى تفاقم المشاكل فى البلاد، هو افتقار الرياض للرؤية الاستراتيجية الاستباقية.

أما أحدث تصعيد بين السعودية وجماعة أنصار الله، المعروفة أيضاً بالحوثيين، والذى وقع فى ١٣ من يوليو ٢٠٢٦ عندما قيل إن سلاح الجو السعودى قصف مدرج مطار صنعاء الدولي، فقد كان وبكلمة واحدة، غير ضروري، وبعبارة أطول، نتيجة لسوء التقدير.

لا يزال السبب الذى دفع السعوديين إلى بدء هذه المواجهة غامضاً، ويبدو أنهم تحركوا نيابة عن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والتى أعربت عن قلقها بشأن انتهاكات الحظر الذى تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى الحوثيين، وكان الهدف من الضربات على المطار منع هبوط طائرة تابعة لشركة «ماهان إير» الإيرانية، تقل وفداً حوثياً عائداً من جنازة آية الله على خامنئي.

كيف عانت الرياض من الفرص الضائعة والاخطاء الاستراتيجية الجسيمة

السعوديون هم مهندسو مأساتهم بأنفسهم!

أزمة السعودية ليست فى عدم الاستقرار حولها.. بل لافتقارها إلى رؤية استراتيجية

ترامب وبن سلمان

جفاء سعودي إماراتي

تُعد ماهان إير الناقل المفضل للحرس الثورى الإيرانى لإمداد حلفائه فى أنحاء المنطقة، ومن المعقول الاعتقاد بأن الحوثيين كانوا يحملون معهم من طهران أكثر من مجرد الفستق والسجاد.

يبدو تدمير مدرج مطار صنعاء غير منطقى الى حد كبير، حتى لو افترضنا أن الرحلة كانت تشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن، فقد كان يُفترض ان يكون قرار السماح بهبوط الطائرة فى المطار أسهل القرارات، بعد كل الاستفزازات التى صدرت عن الحوثيين والحرس الثورى الإيرانى وغضت الرياض الطرف عنها خلال السنوات الأخيرة.

لقد كانت الحرب بين السعودية والحوثيين قد انتهت فعلياً، رغم تذمر مسؤولين سعوديين فى أحاديث خاصة من أن الإيرانيين لم يلتزموا بتعهداتهم، بما فى ذلك تلك المتعلقة باليمن، بعد استئناف الرياض علاقاتها مع طهران عام ٢٠٢٣، ويبدو أن المخاطر المترتبة على قصف المطار تفوق المكاسب المتوقعة منه، وكان بوسع السعوديين بالتأكيد غض الطرف عن الأمر.

الحوثيون، من جانبهم، لم يغضوا الطرف، فقد ردوا بإطلاق النار على مطار أبها الدولى فى منطقة عسير، وعلى منشآت نفطية فى جازان على ساحل البحر الأحمر قرب اليمن، كما فرضوا حصاراً على حركة السفن السعودية فى مضيق باب المندب، وفى الوقت نفسه، استهدفت فصائل عراقية متحالفة مع إيران والحوثيين منشآت لشركة أرامكو فى ينبع، ومجمع معالجة النفط السعودى فى بقيق، وهو منشأة ضخمة وذات أهمية حيوية لإمدادات الطاقة العالمية.

ولزيادة الأمور سوءاً، يواجه السعوديون الحوثيين بمفردهم، فقد أدان قادة المنطقة هجمات الحوثيين وأعربوا عن تضامنهم مع السعودية، لكن أياً من جيران المملكة العرب لم يتقدم لتقديم المساعدة، ومعظمهم أضعف وأكثر تردداً من أن يواجهوا التهديد الحوثي.

ربما تكون الإمارات هى الاستثناء الوحيد، لكن الرياض أبعدت أبو ظبى عنها فى لحظة أخرى من سوء الإدارة الاستراتيجية فى ديسمبر الماضي، بسبب خلافهما بشأن الحرب المشتركة فى اليمن.

ففى ذلك الوقت، سيطر حلفاء الإمارات فى اليمن، المعروفون باسم المجلس الانتقالى الجنوبي، على معظم جنوب البلاد وأعلنوا عزمهم إقامة دولة مستقلة، ورأى السعوديون فى ذلك محاولة للالتفاف على جهودهم الرامية إلى التوصل إلى تسوية دبلوماسية وسياسية لأزمة اليمن المستمرة منذ سنوات، والحفاظ على وحدة البلاد، لذلك قصفوا قوات المجلس الانتقالي، وأجبروا قياداته على مغادرة البلاد، وطالبوا الإماراتيين بالابتعاد عن اليمن. واستجابت أبو ظبى لذلك.

يمكننى تفهم أسباب غضب السعوديين، لكنهم فى خضم غضبهم فقدوا رؤية الصورة الأكبر، فقد كان من شأن التحرك المفاجئ للمجلس الانتقالى أن يضع الحوثيين وداعميهم فى الحرس الثورى الإيرانى فى موقف دفاعي، مع تمركز قوات جنوبية على مشارف المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

قال السعوديون إنهم كانوا قلقين من تفكك دولة عربية، ومن السابقة التى قد يرسخها ذلك، لكن قيام يمن جنوبى متحالف مع الإمارات ومتوافق مع المصالح السعودية فى مواجهة الحوثيين يبدو نتيجة أفضل من إجراء محادثات عقيمة مع الحوثيين بشأن مستقبل اليمن.

وفى الفترة نفسها تقريباً، ارتكب السعوديون خطأ استراتيجياً آخر، فبدلاً من الترحيب باعتراف إسرائيل بأرض الصومال، أو على الأقل التسامح معه، عارضت السعودية الخطوة علناً إلى جانب تركيا وقطر والدول العربية الأعضاء فى الاتحاد الأفريقي.

كان من المنطقى أن تعارض مصر الخطوة الإسرائيلية، لأن إثيوبيا، وهى منافس رئيسى لمصر فى منطقة القرن الأفريقي، تحتفظ بعلاقات قوية مع أرض الصومال، كما عارضتها تركيا لأن أرض الصومال تمنح الإسرائيليين موطئ قدم فى القرن الأفريقي، حيث تعمل أنقرة على تعزيز وجودها منذ أكثر من عقد، أما قطر، التى تمتلك استثمارات فى أرض الصومال، فكانت تلعب على الجانبين كعادتها، لكن الموقف السعودى المعارض لم يكن منطقياً، فأرض صومال مستقلة ومتحالفة مع إسرائيل، وتتيح للإسرائيليين وجوداً على أراضيها، من شأنها أن تمارس ضغطاً على الحوثيين والحرس الثورى الإيراني، وكان يفترض أن يكون ذلك فى مصلحة الرياض، حتى لو لم يكن بوسع السعودية الاحتفاء به علناً.

يبدو أن القادة السعوديين كانوا غاضبين بشدة من الإماراتيين، الذين اعتقدوا أنهم متواطئون مع الإسرائيليين فى أرض الصومال، إلى درجة حالت دون إدراكهم للمكسب الاستراتيجى المحتمل، ومن غير المرجح أن تساعد تركيا ومصر وقطر، حلفاء السعودية فى الحفاظ على وحدة الصومال، الرياض فى مواجهة مشكلتها مع الحوثيين.

كان وجود الرئيس الأميركى دونالد ترامب فى البيت الأبيض خلال هذه الفترة من سوء الحظ السعودى أمراً مؤلماً على نحو خاص، فقد كره السعوديون الرئيس باراك أوباما بسبب اتفاقه النووى مع إيران، وخشوا أن يضعف الرئيس جو بايدن موقفهم من خلال اتفاق لاحق، وهو ما لم يتحقق قط.

لقد انتهى الأمر بايدن إلى تعزيز العلاقات مع المملكة، وأمضى العامين الأخيرين من ولايته يتفاوض بشأن اتفاق أمنى ثنائى معها، ومع ذلك، بدا أن السعوديين، مثل غيرهم من دول الخليج، كانوا يفضلون ترامب بوضوح على منافسته الديمقراطية، نائبة الرئيس السابقة كامالا هاريس، لأن ترامب، بحسب الاعتقاد السائد، ينجز الأمور ويدعم الأعمال والاستثمارات.

ومع ذلك، وما إن توصلت المملكة إلى اتفاق مع إدارة ترامب يمنحها الحصول على التكنولوجيا النووية، حتى باغتهم الرئيس بالتراجع عن تعهداته، فبعد يوم واحد فقط من توقيع وزير الطاقة الأمريكى على الاتفاقية، أضاف ترامب شرطاً جوهرياً جديدًا يتمثل فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ وهو أمر أعلن السعوديون مراراً أنهم لن يقدموا عليه إلا بعد قيام دولة فلسطينية، وهو الأمر الذى يرفض الإسرائيليون الالتزام به.

ولم تكن هذه المرة الأولى التى يخذل فيها ترامب السعوديين؛ إذ خرق «عقيدة كارتر» فى سبتمبر ٢٠١٩ عندما امتنع عن الرد على الهجمات الإيرانية التى استهدفت المنشآت النفطية السعودية، وأسفرت عمليته السيئة التخطيط «الغضب الملحمي» عن تمكين طهران على حساب جيرانها فى الضفة الغربية للخليج، وسيترك الرئيس الأميركى السعوديين وغيرهم لمواجهة التبعات بمفردهم، بمجرد ان يجد مخرجًا له من هذا الصراع.

لا ريب فى أن عام ٢٠٢٦ يمثل عاماً شؤماً وكارثياً على السعودية، ولا يزال يفصلنا عن نهايته أكثر من أربعة أشهر، كما يتمنى السعوديون لو يملكون رفاهية عزل بلادهم عن مشكلات المنطقة، بيد أن ذلك غير ممكن، وسياسة «دبلوماسية الريال»، المتمثلة فى شراء صمت من قد يلحق بهم الضرر، تبقى محدودة الأثر.

يتعين على السعوديين لتحسين موقفهم، التخلى عن المبادئ والعواطف التى وجهت رسم سياساتهم، وتطوير فهم أدق لبيئتهم الاستراتيجية؛ فبذلك وحده ستتاح لهم الفرصة لصياغة مستقبل المنطقة، بدلاً من ترك الآخرين يشكلونها نيابة عنهم.

ستيفن كوك*
– فورين بوليسي
ترجمة: محمد مجدي
* كبير الباحثين بمجلس العلاقات الخارجية فى واشنطن

البيت الأبيض: على الإمارات وقف نباح أحد كلابها!!

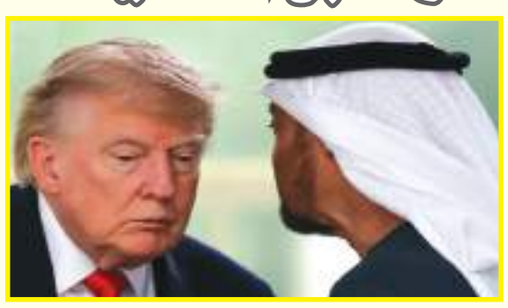

أثار محلل سياسى وصحفى مرتبط بالحكومة الإماراتية جدلاً بعد أن دأب على نشر انتقادات شبه يومية عبر وسائل التواصل الاجتماعى لاستراتيجية الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فى الحرب مع إيران، ما أثار استياء حلفاء ترامب الذين يتساءلون عن موقف الإمارات من هذه الحملة.

وسبق أن ظهر أمجد طه فى صور مع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، كما تشير وثيقة اطلعت عليها نشرة واشنطن تايمز إلى أنه تلقى أكثر من خمسة ملايين دولار من جهة حكومية إماراتية، ويقول أشخاص مقربون من ترامب إن انتقادات طه للحرب الأمريكية ضد إيران تدار بتوجيه من الحكومة الإماراتية.

وتأتى تصريحات طه على خلاف الصورة المعتادة للإمارات باعتبارها حليفاً للولايات المتحدة، وقال مصدر مقرب من البيت الأبيض إن على الإمارات أن توقف طه.

وأضاف المصدر: «الرئيس ترامب ونائب الرئيس جيه دى فانس يتفاوضان للتوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء الحرب. ومن المخجل أن يقوم شخص يتقاضى أجراً كبيراً من رئيس الإمارات بتقويض جهود السلام من خلال مهاجمة الرئيس ترامب علناً. وإذا كانت الإمارات حليفة جاداً للولايات المتحدة، فعليها أن تتوقف عن تمويل طه وأن تدين علناً هجماته على ترامب وعلى مبادرة السلام الأمريكية».

وجاء فى إحدى تدوينات طه على منصة اكس: «من بين ٨،٢ مليار إنسان على وجه الأرض، أصبح ترامب وجيه دى فانس بمثابة OnlyFans للنظام الإسلامى فى إيران».

وفى تدوينة أخرى كتب: «ترامب وعد بشعار أمريكا أولاً، لكنه قدم MIGA: اجعل نظام إيران عظيماً مرة أخرى».

كما انتقد طه نائب الرئيس جيه دى فانس بسبب دفاعه عن المفاوضات مع إيران، قائلاً فى منشور آخر: «إلى جيه دى فانس: لا أحد يقدم لإيران صفقة سيئة ومهينة سواك، فتوقف عن إلقاء اللوم على الآخرين، وذكر أسماء دول أخرى، واختلاق الأعذار لتبرير خطئك التاريخي. هل تريد من الدول أن تتعايش مع حزب الله؟ الجواب ببساطة: لا».

وأضاف: «طهران تفهم لغة وزير الخارجية ماركو روبيو، أو حتى اللغة العبرية، أفضل بكثير مما تفهم لغتك».

واشنطن تايمز

كيف تعاملت إيران مع الأكراد والبلوش والعرب والآذريين بعد الثورة؟

من شركاء الثورة إلى «خطر على الدولة».. رسالة دكتوراة تكشف «فوبيا الأقليات» فى إيران

حصلت الباحثة مها كمال النجار على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب، قسم التاريخ، بجامعة القاهرة، عن دراستها المعنونة: «الأقليات العرقية والثورة الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٩». أجريت الدراسة تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد الشربينى السيد، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ورئيس اتحاد المؤرخين العرب، والعميد الأسبق لكلية الآداب بجامعة القاهرة، والأستاذة الدكتورة إيمان عرفة، أستاذ اللغة الفارسية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأستاذ الدكتور عبد الواحد النبوي، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر ووزير الثقافة الأسبق، والأستاذة الدكتورة ماجدة على صالح، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والعميد الأسبق للكلية، والعميد الحالى لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة السادس من أكتوبر.

تتبع أهمية الدراسة من تناولها أحد الملفات المؤثرة فى التاريخ الإيرانى المعاصر، وهو قضية الأقليات العرقية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستورية، حيث تسعى إلى الكشف عن دور هذه الأقليات بوصفها شريكاً أساسيًا فى الحراك الثورى ونجاح الثورة الإيرانية، وليس مجرد جماعات هامشية محدودة التأثير.

كما تسهم الدراسة فى تفسير عدد من التحولات التى شهدتها إيران خلال العقد الأول من عمر الثورة، من خلال بحث كيفية إدارة الدولة لملف الأقليات، ومدى نجاحها فى إدارة التعدد العرقي، وتحقيق الاستقرار السياسى وتعزيز الاندماج الوطني.

وعلى المستوى المنهجي، تربط الدراسة بين الأبعاد السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية للقضايا العرقية فى إيران، مستندة إلى مجموعة متنوعة من الوثائق والتقارير والمراجع العربية والفارسية والإنجليزية، بما يتيح تقديم رؤية أكثر شمولاً للقضية، والإحاطة بها من زوايا متعددة.

وكشفت الدراسة أن اختيار الموضوع يأتى انطلاقًا من أهمية إيران بوصفها دولة مؤثرة إقليميًا، فضلًا عن طبيعة ملف الأقليات العرقية فيها، وما يرتبط به من أبعاد مؤثرة فى السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب السياسة الداخلية. كما يرجع اختيار الموضوع إلى ندرة الدراسات العربية التى تناولت الأقليات العرقية فى إيران بصورة شاملة، إذ انصرفت معظم الدراسات إلى بحث الأوضاع السياسية العامة فى إيران بعد الثورة، أو إلى دراسة التحولات التى طرأت على السياسة الخارجية الإيرانية عقب الثورة.

وعود ثورية وسياسات موتورة

تتمثل إشكالية الدراسة فى بحث طبيعة العلاقة بين نظام الثورة الإيرانية والأقليات العرقية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٩)، ومدى قدرة الجمهورية الجديدة على إدارة التعدد العرقى فى إطار دولة موحدة، فى ظل التناقض بين الوعود الثورية القائمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحق تقرير المصير، وبين السياسات التى اتُّخذت عقب نجاح الثورة، والتى أسهمت فى ظهور توترات سياسية وأمنية داخلية، تداخلت بدورها مع أبعاد إقليمية ودولية.

وتقع الحدود الزمنية للدراسة بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٩؛ إذ تبدأ بنجاح الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ إيران عُرفت بـ«الحقبة الخمينية»، وتنتهى بوفاة الخمينى عام ١٩٨٩. أما الحدود الموضوعية للدراسة، فتتمثل فى تناول قضايا أربع من أبرز الأقليات العرقية فى إيران، هي: الآذريون، والأكراد، والبلوش، والعرب.

وقسّمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، إلى جانب ملاحق الدراسة وقائمة المصادر والمراجع. ويتناول التمهيد مفهوم الأقلية، والوضع السياسى للأقليات العرقية فى إيران خلال العصر البهلوي.

ويتناول الفصل الأول موقف الأقليات العرقية من الثورة الإيرانية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٩)، من خلال توضيح دور كل أقلية خلال مرحلة تصاعد الثورة الإيرانية، ثم موقفها من الدولة خلال مرحلة ترسيخ الجمهورية الإسلامية.

أما الفصل الثاني، فيبحث وضع الأقليات العرقية فى دستور الثورة الإيرانية الصادر عام ١٩٧٩، وموقف هذه الأقليات من إغفال الدستور لبعض حقوقها.

ويتناول الفصل الثالث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأقليات العرقية فى إيران خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٩)، وما شهدته هذه الأوضاع من تحولات خلال العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية.

وجاء الفصل الرابع والأخير ليتناول البعدين الإقليمى والدولى لقضايا الأقليات العرقية فى إيران خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٩)، من خلال بحث مدى انعكاس الأبعاد الإقليمية والدولية على السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية خلال فترة الدراسة.

واستعرضت الخاتمة أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، وكان فى مقدمتها أن الأقليات العرقية كانت شريكًا أساسيًا فى نجاح الثورة الإيرانية، وليست جماعات هامشية غير مؤثرة، وهو ما يبرز أهمية إعادة النظر فى دور هذه الأقليات فى قراءة تاريخ الثورة الإيرانية وتطوراتها.

هاجس الخوف على وحدة الدولة

كشفت الدراسة عن الهاجس الذى لازم صناع القرار السياسى فى إيران ما بعد الثورة، والمتمثل فى الخوف على وحدة الدولة، وهو ما انعكس على تعامل النظام الإيرانى مع المطالب العرقية؛ إذ وضع مختلف التيارات والفئات داخل كل أقلية فى سلة واحدة. فجتى الحركات التى طالبت بتوسيع المشاركة السياسية، وبحقوق ثقافية لا ترقى فى مجملها إلى المطالبة بنظام حكم ذاتي، جرى اتهامها بالترويج لمشروع انفصالى يمثل خطرًا على أمن الدولة ووحدتها. وبدا النظام الإيراني، فى ضوء ذلك، وكأنه يعانى من «فوبيا الأقليات»، الأمر الذى أسهم فى خلق أزمة ثقة متبادلة بين الأقليات العرقية والنظام.

وترى الدراسة أن من الحقوق المشروعة لأى نظام سياسى الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها، وبصفة خاصة فى الدول متعددة العرقيات والقوميات، غير أن تحقيق ذلك يمكن أن يتم من خلال احترام التنوع العرقى والتعددية الثقافية، واتباع سياسة متوازنة تقوم على استيعاب مختلف المجموعات، والاعتراف بحقوقها الثقافية واللغوية فى إطار الدولة الموحدة. فالتنوع، إذا أدير بمرونة، يمكن أن يتحول من عنصر قلق إلى عنصر قوة واستقرار للمجتمع، بينما قد تؤدى المعالجة الأمنية لهذه القضية إلى صدام مستمر بين الدولة والأقليات العرقية.

وعلى عكس الفرضيات السائدة التى ترى أن العرقيات غير الفارسية فى إيران تميل دائمًا إلى الانفصال بدعم خارجي، توصلت الدراسة، بعد فحص الموقف الشعبى للأقليات العرقية، إلى أن التيارات الدينية داخل كل أقلية كانت الأكثر حظا من حيث الدعم الشعبي، والتفاف غالبية أفراد الأقليات حولها، وأن مطالبها انصبت بصورة أساسية على حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية فى إطار الدولة الإيرانية الموحدة.

وفى المقابل، كانت الجماعات التى نجحت الدول الإقليمية والدولية فى استقطابها، ولو جزئيًا، من التيارات اليسارية التى لم تكن تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة مقارنة بالتيار الدينى داخل كل أقلية. ومن ثم، فإن تخوف إيران الثورة من مجمل الأقليات العرقية، ووضع مختلف تياراتها فى سلة واحدة، أدى إلى إخضاعها لسياسات عنف جماعى وفقًا لما تطرحه نظرية الأمننة، فى حين لم تكن هذه السياسة القمعية مبررة تجاه الأغلبية التى لم تطالب بالانفصال، ولم تسعَ إلى إقامة تحالفات خارجية.

وأوصت الباحثة بضرورة مواصلة البحث العلمى فى قضايا الأقليات العرقية فى إيران، وبخاصة خلال الفترات اللاحقة لعام ١٩٨٩؛ للوقوف على التحولات التى شهدتها العلاقة بين الدولة الإيرانية والأقليات فى ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية الجديدة.

كما أوصت بضرورة إجراء دراسات مقارنة بين التجربة الإيرانية فى إدارة التنوع العرقى والتعدد الثقافى وتجارب إقليمية أخرى، بما يسهم فى تقديم فهم أوسع لآليات إدارة التنوع، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على وحدة الدولة واحترام الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف مكوناتها.

بدأت مها كمال النجار مسيرتها الأكاديمية بالحصول على درجة الليسانس فى التاريخ من كلية الآداب – جامعة قنا (جامعة جنوب الوادى سابقًا)، ثم حصلت على درجة الماجستير من الجامعة نفسها عن رسالتها المعنونة «الموقف الأمريكى السوفييتى من حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)»، قبل أن تواصل دراستها العليا بكلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث حصلت على درجة الدكتوراه عن دراسة «الأقليات العرقية والثورة الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٩».وإلى جانب اهتمامها الأكاديمى والبحثي، تخوض النجار تجربة أدبية، صدر لها عن الهيئة العامة لقصور الثقافة مجموعتها القصصية «الوقت المناسب لالتهام الشوكولاتة»، التى تضم ١٤ قصة قصيرة موزعة على ثلاثة أقسام هى «الدائرة الزرقاء» و«دوائر الجنوب» و«دوامات القاهرة». كما تواصل تجربتها الشعرية، ومن المنتظر أن تصدر لها قريبًا مجموعة شعرية جديدة، لتجمع فى تجربتها بين البحث الأكاديمى والكتابة الإبداعية.

عبدالكريم الحجراوي